

التكالب على سورية وصراع الأدوار، ومعضلة التسوية السياسية

مصطفى عبد العزيز مرسى*

دبلوماسي سابق وكاتب مصري - القاهرة

تعتبر الأزمة السورية أكثر ثورات ما يسمى بـ"الربيع العربي" دموية ودماراً وخسائر بشرية، وأطولها زمناً، وأصبحت سورية ساحة مفتوحة وجاذبة للتدخلات الإقليمية والدولية، إضافة للمليشيات الأجنبية المتطرفة، الأمر الذي أدى إلى انحسار البُعد الداخلي لحساب البُعد الخارجي في الصراع، وأقحمت الأزمة في تيار "لعبة الأمم"، وما يصاحبها عادة من تبادل الصفقات وعمليات تصفية الحسابات، وتعرض الشعب السوري إلى عمليات التهجير القسري والتغيير الديموغرافي⁽¹⁾، ناهيك عن اضطراب أكثر من نصف السكان للنزوح أو الهجرة الخارجية، فضلاً عن أعداد القتلى والجرحى. وأصبحت كل القوى "المؤثرة" في العالم تتدخل في الشأن السوري، وتتجاذب ملفاته، واستقدمت إلى سورية عشرات الجيوش والمليشيات، والطائرات بحجة محاربة "داعش" التي غضت النظر عن تسلل عناصره من داخل هذه الدول إلى الأراضي السورية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا كل هذا التكالب على سورية وشعبها؟، وما مدى تداعياته على جهود التسوية السياسية؟ وغيرها من العناصر ستكون موضوع هذا التحليل.

لماذا كل هذا التكالب على سورية وشعبها؟

* كاتب مصري وسفير مصر الأسبق في دمشق Email:mostafaaziz_migrationcenter@yahoo.com

(1) من أمثلة اتفاق المدن الأربع (كفريا - الفوعة - الزيداني - مضايا) استكمالاً لعملية التهجير القسري التي بدأت منذ عامين في مناطق شمال غرب دمشق.

تعتبر سورية بالمعايير الجيوبوليتيكية دولة أقل من متوسطة، سواء من ناحية المساحة (185.180 كم²) أو السكان (قرابة عشرين مليون تشتت أكثر من نصفهم بين نازح ومهاجر)، كما أن ما تضمه من ثروات نفطية أو موارد طبيعية أخرى متواضعة، وهي بالكاد كانت تحقق اكتفاءً ذاتياً، ولا يبدو أن المصالح الاقتصادية هي السبب في انخراط بعض القوى الإقليمية والدولية في تفاعلات الصراع السوري، أو تشكل عامل جذب للتنافس الإقليمي والدولي الراهن. فما سر دوافع الصراع المحتدم والمحموم على سورية على هذا النحو؟.

إن المتابع لتاريخ سورية يجد أن عاصمتها استمرت مسكونة على مر العصور، وواجهت العديد من الغزوات وموجات الهجرة التي استوعبتها، وهي التي أورتها أجناساً وأعراقاً ذات مذاهب دينية متعددة، لها امتداداتها في دول الجوار. فسوريا تعتبر من أكثر الدول العربية تنوعاً من الناحية الإثنية والمذهبية والطائفية، وهو ما يصعب من مهام ودور الحاكم لها. وفي الواقع لم يكن المفكر أرنولد توينبي مبالغاً حين وصف سوريا بأنها "الحلبة التي تتواجه فيها كل القوى الروحية والدولية وينجم عن ذلك تداعيات سلبية وأخرى إيجابية في كل أنحاء العالم".

فالأهمية الجيوبوليتيكية لموقع سوريا الجغرافي تعود إلى أنها تحتل قلب المشرق العربي، وهي ملتقى لثلاث قارات وثلاث حضارات وثلاث ديانات. وهذا الموقع يتجاور مع ثلاثة بلدان عربية (العراق، لبنان، الأردن)، وبلدين غير عربيين (تركيا وإسرائيل) اللذين يعتبران من أقوى دول المنطقة عسكرياً.

وكل هذه المعطيات جعلت من سورية رابطة لعقد الإقليمي، أو كما يحلو للسوريين وصفها بـ "قلب العروبة النابض". ونعتقد أنه كان لهذا الموقع وما يصاحبه من سياسات إقليمية الأثر الأكبر فيما حدث ويحدث في سورية، وجعل هذا الموقع البيئي يتسم دوماً بالتوتر الدائم وعدم الاستقرار لوقوعه في منطقة مصالح إقليمية ودولية متضاربة ومتنافسة.

وفي الفترة السابقة على عهد حافظ الأسد ظلت سورية مفعولاً بها، وتتنافس على النفوذ فيها مختلف القوى الإقليمية والدولية⁽²⁾، وفي سعيه لتغيير هذا الواقع، قام حافظ الأسد بجهود للارتقاء بمستوى الموضوع إلى مستوى الموقع، واستطاع تحويل سورية إلى دولة فاعلة إقليمياً، ولكن السؤال هو بأي ثمن تحقق ذلك؟. لاشك أن التعدد العرقي والمذهبي في سورية وطبيعة جوارها الجغرافي لا يسهلان من مهمة من يحكم سورية، فهي تتطلب - في الحالة المثلى - التعامل مع هذا التنوع بمفهوم "المواطنة" التفاعلية، التي تتيح تفاعل هذه المكونات بشكل إيجابي، ومشاركتها في شئون الحكم والوطن والمجتمع، بهدف إقامة جبهة داخلية متماسكة ومتناغمة، ولكن حافظ الأسد - ربما في ظل ظروف استيلائه على السلطة والمخاطر والتهديدات الإقليمية والدولية، التي كانت قائمة - وقتئذ - جعلته يميل إلى إدارة هذا التنوع بإحكام السيطرة بقوة على تفاعلاته، باستخدام الوسائل الأمنية والقمعية، حتى يستطيع إحكام السيطرة على الداخل، ولتأمين محيط سورية الإقليمي، وهو ما يعود - في تقديرنا - لطموحاته الإقليمية ورؤيته للمخاطر والتهديدات التي تحيط بمحيطها الإقليمي وقتئذ.

وقد ظل الدور الإقليمي المتعاضم لسورية حافظ الأسد، والمتجاوز لقدراتها الذاتية، مستهدفاً دوماً من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، لأنه كان يمس مصالح وأوضاعاً شبه مستقرة.

واتبع الأسد الأب، مختاراً تارة أو مضطراً تارة أخرى، سياسات إقليمية تدخلية وخشنة، إن لم تكن صدامية، أكسبت سورية الكثير من الأعداء الذين ظلوا متربصين بها، من دول الجوار الإقليمي ومن ساندها من قوى دولية، والتي سعت بدورها لإحباط طموحاته، وظلت حالة ثأر الدول المتراكم، تجاه نظامه كامنة وتنتظر الوقت المناسب لانقضاضها على النظام السوري.⁽³⁾

(2) قام الكاتب البريطاني باتريك سيل بتخصيص كتاب للصراع على سورية في هذه الفترة تحديداً ويحوي طبيعة هذا الصراع والمشاركين فيه.

(3) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر مؤلفنا: حافظ الأسد بين الواقع والأسطورة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2017، لاسيما القسم الثاني المعنون: حافظ الأسد وسياساته العربية والإقليمية والدولية ص 175 وما بعدها.

وقد ترك حافظ الأسد لوريثه، كثيراً من الملفات مفتوحة النهايات، ابتداءً من استمرار احتلال إسرائيل للجولان، رغم جهوده للتوصل لتسوية مشرفة، ومروراً بوجود القوات السورية في لبنان التي انقضى عليها أكثر من عقد، وانتهاءً بالعلاقة مع العراق، وتحالفه مع إيران، وعلاقاته المتقلبة مع القوتين الأعظم (وقتها). وبطبيعة الحال فإن الوريث لم يكن على مستوى خبرة ودهاء المورث، فضلاً عما استجد من متغيرات إقليمية ودولية، وفي مقدمتها الحرب الأمريكية على العراق 2003 وإسقاط نظامه، وثورات الربيع العربي، والتي استغلتها واشنطن لدعم خطط سيطرة "الإسلام السياسي" على المنطقة العربية.

بعض خلفيات تحول الحركة الاحتجاجية إلى المطالبة بإسقاط النظام

عندما اندلعت الحركة الاحتجاجية للطلاب في مدينة درعا (2011/3/15) لم يدرك بشار الأسد، بالقدر الكافي، أن حجم التمرد المكبوت والكامن في المجتمع السوري قد أصبح يفوق حجم ما تم التعبير عنه سلمياً في درعا، ويادر بعض أعضاء الحرس القديم بنصحه باستخدام الوسائل الأمنية والقمعية التقليدية، بدلاً من استخدام خراطيم المياه في تفريق حشود المتظاهرين، وتعامل نظام بشار مع هذه الأزمة بأسلوب الثمانينات على نحو ما تم في حماة، فانتشرت الحركة الاحتجاجية إلى عدة محافظات، وبدأ النظام يفقد سيطرته على المركز، وتراخت قبضته على مناطق الحدود، فاستغلت القوى المعادية المتربصة بالنظام السوري، ثغرات الجبهة الداخلية، لتدفع بمئات العناصر المنطرفة والتكفيرية، وأغلب أعضائها من غير السوريين، والذين حركتهم ومولتهم وسلحتهم، أجهزة مخابراتية.

ولجأ نظام بشار الأسد إلى التعامل مع هذه الجماعات، والذي فوجئ بأعدادها وتسليحها، بوسائل العنف المتاحة. ولصعوبة الفصل بين هذه الجماعات وأهالي المناطق السورية المتواجدين بينها، فألحق ذلك ضرراً بالغاً بالسوريين المدنيين، فانضم بعضهم - مختاراً أو مضطراً - إلى هذه الجماعات. وقد يكون مفهوماً أن تشارك ببعض العناصر

الأجنبية، فرادى، كمتطوعين، ومتعاطفين مع الشعب السوري، ولكن أن يتدفق الآلاف من المرتزقة من أكثر من 80 دولة وتحت بصرها فإن الأمر يكون مبعث تساؤل.

وقد تمكنت هذه التنظيمات التكفيرية من السيطرة على أكثر من موقع ومدينة، واستطاعت بقوة السلاح والإرهاب إزاحة جانب مهم من المعارضة السورية الأصلية، وتمكنت بذلك من اختطاف الثورة السورية وتحويلها نحو أفق إسلاموي متطرف، على الرغم مما عرف عن غالبية الشعب السوري من وسطية وتسامح.

وفي الواقع كانت بعض القوى الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا، في مقدمة الدول الساعية لقلب نظام الحكم السوري، فقامت باحتضان عناصر "الجيش السوري الحر" وبادرت في مطلع عام 2012، وبرعاية واشنطن، باتخاذ قرار يعتبر نقطة تحول خطيرة في مسار الصراع السوري، وهو الاستعانة - علناً - بالمنظمات الجهادية والتكفيرية وفي مقدمتها "داعش"، بالإضافة إلى "جبهة النصرة"، والتي كان يدعمها أيضاً، بعض الأطراف العربية، والسماح له بعبور مناطق الحدود المشتركة السورية التركية، وليس مصادفة أن تظهر هذه التحركات الإرهابية في الجانب السوري من الحدود المشتركة مع تركيا، وتسببت هذه المؤامرة في أكبر جريمة في التاريخ وأكثرها وحشية ودموية، وهذا الجانب يحتاج لمزيد من التفاصيل التي تتجاوز الحيز المخصص لهذا التحليل.⁽⁴⁾

خلاصة القول إننا أصبحنا أمام حرب جيوبوليتيكية وتشكيلية من الحروب بالوكالة تشارك فيها عدة قوى دولية وإقليمية، فضلاً عن التنظيمات التكفيرية، التي لا مصلحة لها في التسوية السياسية، إضافة إلى أن الأطراف الإقليمية والدولية المتواجدة على الساحة السورية والتي لديها مصالح متعارضة، تتعكس سلباً على الجهود المبذولة لتحقيق هذه التسوية.

أهداف الأطراف المؤثرة على مسار الأزمة

(4) نحن بصدد إعداد دراسة، ستخصص لمرحلة بشار الأسد سنتناول فيها هذا الجانب وغيره.

تتسم المسألة السورية بتعدد الأطراف المشتبكة فيها، سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، إضافة للتنظيمات المتطرفة، وسيتم التركيز على الأطراف التالية: النظام السوري، والمعارضة، روسيا والولايات المتحدة، إيران وتركيا وإسرائيل:

(أ) النظام السوري والمعارضة:

تجاوزت الحرب على سورية الست سنوات، وأحدثت دمارًا شاملاً ومآسي إنسانية للشعب العربي السوري. ووجد الجيش السوري نفسه يخوض معارك يغلب عليها طابع حرب العصابات وتخرج عن قواعد الاشتباك بين القوات النظامية، ويتم التشويش على قواته ومعداته، بأجهزة متطورة لا تتوافر إلا للدول، وأصبح ما يدور في سوريا على هذا النحو، ليس حربًا أهلية واحدة، وإنما عدة حروب بالوكالة، وهو ما يوضح حجم المؤامرة التي تعرضت لها سورية وشعبها، وطال بقاء الجيش السوري بلبس الميدان أكثر من ست سنوات، وأصبح يعاني من الإنهاك وتراجع معنويات أفراد، وتقلص قاعدته التجنيدية، وهو ما يفسر عجزه عن السيطرة إلا على قرابة 40% من الأراضي السورية، والحرب على أكثر من جبهة في وقت واحد، وهو ما يوضح ثقل اعتماد النظام على سلاح الطيران والبراميل المتفجرة، في مواجهة قوى المعارضة، واضطر هذا النظام في المراحل الحرجة إلى الاستنجاد بروسيا، بعد أن قارب على السقوط ونتيجة لضعف النظام السوري أصبح رهينة لقوتين أساسيتين تدعمهما، وهما روسيا وإيران. وإن كان مازال يتلقى دعمًا من بعض شرائح السنة ومسيحي المدن الكبرى، وبالمقابل تراجع الدعم الذي كان يتمتع به بين سكان المدن الصغرى وأهل الريف لأسباب اقتصادية واجتماعية، وبطبيعة الحال فإن النظام مازال يتمتع بدعم غالبية المناطق العلوية تعصبًا وخشية وتحسبًا للمستقبل، فضلاً عن تعاطف بعض الأقليات الأخرى، لما عانت من تعامل "داعش" معها وغيرها من التنظيمات التكفيرية ولنتذكر أن الأقليات السورية تشكل قرابة 40% من إجمالي عدد سكان سورية.

وقد كثر الحديث عن ضرورة تنحي الرئيس بشار الأسد واعتباره العقبة المرحلية في طريق الوصول إلى تسوية سياسية. ويرى البعض أن الإصرار على ذلك في ضوء عدم توافر البديل، سينجم عنه حالة من الفوضى وتهاوي مؤسسات الدولة السورية وتفكك ما تبقى من جيشها، على النحو الذي شهده العراق في أعقاب سقوط صدام حسين، بالإضافة إلى أن المرحلة الانتقالية معنية في أحد جوانبها بهذه المسألة والتي من المفترض أن يقرر الشعب السوري موقفه بشأنها.

والحديث عن أوضاع النظام السوري يستدعي الحديث عن أوضاع المعارضة السورية. في الواقع تنقسم هذه المعارضة إلى معارضة الداخل وتلك المتواجدة في الخارج. إضافة بطبيعة الحال لفصائل المعارضة التي تضم عشرات الآلاف من العناصر غير السورية، وأصبحت الساحة السورية تشهد رايات متعددة الألوان ووجوهًا لا تنتمي للمكان بل احتلته بالقوة والإرهاب والتمويل الأجنبي.

والمعارضة السورية الوطنية بجناحها الداخلي والخارجي لا تستطيع تحقيق إنجاز نوعي يؤدي إلى تغيير جوهري في علاقات القوى الميدانية. فأهداف المعارضة أصبحت تتجاوز قدراتها العسكرية، يضاف إلى ذلك افتقارها لآليات التنسيق المناسب. فضلًا عن أن بعض القوى الدولية التي احتضنت بعض فصائل المعارضة السورية ورفعت سقف توقعاتها، وأسهمت عن عمد أو تخبط في زيادة معاناة الشعب السوري بخذلانها لبعض فصائل المعارضة عسكريًا، بتركها مكشوفة في منتصف الطريق. فإيقاف الولايات المتحدة دعمها للمعارضة لمدة أربع سنوات عزز القول بأن واشنطن بتبني هذا الموقف كانت تهدف إلى استمرار الصراع السوري لأطول فترة ممكنة، هذا إضافة إلى تعدد المرجعيات الإقليمية والدولية للمعارضة، وتشابك الأهداف والمصالح لهذه القوى والتي انعكست على درجة تماسك قوى المعارضة وجعلها تتعرض لضغوط وتوجهات متعددة مما اضطرها للتكيف مع الأمر الواقع المرير، وتقبل مبدأ التدرج في حل الأزمة.

وتتلخص مخاوفها في عدم وجود ضمانات واضحة بأن مصيرهم لن يكون بين النظام السوري الحالي في شكل مطلب وهي مخاوف مبررة مع ما تختزنه ذاكرتها من

"المظلومية" التاريخية التي لحقت بها. ولذا تصر بعض فصائل المعارضة على ضرورة تنحي بشار الأسد مسبقاً. والأمر يتطلب عند بحث عناصر التسوية السياسية ضرورة التفكير في آليات تأمين قوى المعارضة مصيراً مجهول العواقب.⁽⁵⁾

(ب) موقف موسكو وواشنطن من الصراع السوري:

لن نتعرض لتفاصيل ذلك وسنكتفي بأهم محاوره. فبالنسبة لموسكو، تمثل سورية حليفاً لما كان يعرف بـ "الاتحاد السوفيتي" التي باشرت بكسر الاحتكار الغربي للتسلح في الشرق الأوسط، وتعاضم اعتمادها على موسكو في تسليح جيشها. وظلت هذه العلاقة قائمة بين موسكو ودمشق وإن تغيرت بعض مكوناتها. وقد وظفتها روسيا الاتحادية ضمن مقومات استراتيجيتها لعودة روسيا كقوة عظمى. فبوتين اعتبر انهيار "الاتحاد السوفيتي" كارثة كبرى أضرت بمكانة روسيا. والتي بدأت تستخدمها كورقة في صراعها الدولي المتعلق بانتزاعها شبه جزيرة القرم وموقفها من أوكرانيا، والعقوبات التي تم فرضها على روسيا.

وقد عززت موسكو وجودها في سوريا عبر إقامة قاعدتين بحريتين في اللاذقية وطرطوس فضلاً عن قواعد جوية في إطار تحالف استراتيجي بين الجانبين وهو أمر كان يصعب حصوله إلى هذا المدى في عهد حافظ الأسد.

وفيما يتعلق بالموقف من سلامة الوحدة الإقليمية السورية، واستمرار نظام بشار الأسد، نجد أن روسيا تدعم سلامتها، وتميل لاستمرار نظام بشار وهي التي أنقذته من السقوط. ونجحت روسيا مرحلياً في جذب تركيا لموقفها، كما سعت أيضاً لاستقطاب إيران، لإيجاد توازن في حلقة التعاون الثلاثي والذي مكن من صدور إعلان موسكو المشترك (2016/12/20)، وعقد اجتماعات "أستانة"، المتعلقة بوقف إطلاق النار ومتابعته مدى التزام مختلف الأطراف به.

(5) رستم محمود، "سورية والسلام المستحيل"، الحياة، 2017/4/5.

وروسيا تتصرف كلاعب رئيسي في المسألة السورية والتي مازالت تمسك سماها وأرضها، وتفاوض وكأنها الممثل الشرعي للنظام السوري. وقد جاءت عملية ضرب مطار الشعيرات بالصواريخ الأمريكية ليمثل نوعاً من التحدي لموسكو التي رأت فيها نوعاً من هز هيبتها ولمشروعية دورها في سورية، ورغم ذلك فإن موسكو تصرفت بشكل هادئ واكتفت باعتبار هذا الهجوم على أنه "عدوان على دولة ذات سيادة"، وبالمقابل بدأت عملية تعزيز دفاعات الجيش السوري. فروسيا لا ترغب في الدخول في مواجهة مع واشنطن، لرغبتها في دور أمريكي لحلحلة أو رفع العقوبات المفروضة عليها على خلفية قضية أوكرانيا. وهي لن تغير موقفها الحالي من النظام السوري قبل التوصل لصفقة شاملة ومرضية لها مع الولايات المتحدة.

بقيت ملاحظة وهي أن روسيا، إن كانت قد استطاعت أن تستحوذ على عدة أوراق حيوية على الساحة السورية، خلال فترة أوباما، فإن تزايد تدخل واشنطن في عهد إدارة ترامب في الشئون السورية والعراقية، هدفه تقاسم مناطق النفوذ وسيكون ذلك خصماً من النفوذ الروسي الحالي، كما أن توسيع دائرة التدخل الأمريكي في الشأن السوري في مساحة متخمة بالازدحام وصراع الأدوار سيزيد من صعوبة التوصل الى توافق عام حول تسوية الأزمة السورية.

بالنسبة لمواقف وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية. هناك عدة دوافع للنثار الأمريكي من سورية يعود بعضها لمواقفها من الحرب الأمريكية على العراق، وفشل الجهود الأمريكية في ردع سورية/بشار عن عدم استخدام أراضيها كأحد قواعد إسناد عمليات المقاومة العراقية ضد الوجود العسكري الأمريكي، والتي تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح للقوات الأمريكية. وفي الواقع كان وراء استمرار الضغوط الأمريكية على دمشق، ضغوط إسرائيل على المؤسسات الأمريكية. فإسرائيل كانت تشعر بعد تدمير القوة العراقية عام 2003، أن تدمير سورية يعد الحلقة الحاسمة في توجيه ضربة قاضية لإضعاف المقاومة العربية للمخططات الإسرائيلية لعدة عقود وضمن أمن إسرائيل لفترة غير محدودة. وهو ما يفسر إدراج سورية ضمن استراتيجية الضغط المفتوح للجبر والإكراه.

وكانت إدارة أوباما تعتقد أن نظام بشار سيسقط بدون تدخل عسكري أمريكي وسمح للمخابرات بالاكتماء بتدريب وتمويل بعض فصائل المعارضة، فضلاً عن تمويل آليات إعلامية ضد نظامه. وفي الواقع فإن الموقف الأمريكي أخذ بنصيحة روبرت جيتس - مدير المخابرات الأمريكية وقتئذ - بأن الأولوية يجب أن تعطى لإنهاء حربيين (العراق وأفغانستان) قبل التفكير في فتح جبهة جديدة، وبناء على ذلك تبنت الإدارة الأمريكية أسلوب استمرار الاقتتال الداخلي بين أطراف الصراع السوري لأطول فترة ممكنة، إلى أن يقضي فريق على الآخر، وبالنتيجة خروج سوريا ممزقة سياسياً وعاجزة عسكرياً، ومحطمة شعبياً.

وغياب إدارة أوباما عن قضايا وملفات المنطقة التي انغمست فيها لعدة عقود واتباع سياسة النأي بالنفس، شجع روسيا على استغلال التراجع الأمريكي فعملت على تعزيز وتقوية نفوذها في سورية، كما شجع هذا التوجه على أقلمة نزاعات المنطقة وبروز دور كل من تركيا وإيران وسعيهما لتحقيق مكاسب استراتيجية.

وبمجيء إدارة ترامب بدأت واشنطن تغير من سياستها، بالانخراط الأمريكي المتزايد في معركة الموصل والرقعة كرمية في الانفراد بهما مقابل معركة حلب الروسية بالدرجة الأولى. وبعد واقعة استخدام السلاح الكيماوي في منطقة إدلب، وقيام إدارة ترامب بقذف مطار الشعيرات بحمص بالصواريخ كان هدفها المعلن الرد على استخدام الكيماوي، وتباينت التفسيرات والتكهنات حول ما وراء هذه الضربة، وذهب البعض إلى أنها بمثابة حركة استعراضية وتأديبية لاستيعاب وضع ترامب الداخلي، كما تمثل محاولة لطمس الالتباس الدائر حول قضية التدخل الروسي في الاستحقاق الرئاسي الانتخابي والاتصالات السرية بين رجال ترامب ومسؤولين روس، ووضعها خارج حلقة الشكوك.

بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه يعد تعبيراً ومؤشراً عن تغير جوهرى في موقف واشنطن، وإرضاءً لإسرائيل المطالبة بتصفية المخزون الكيماوي لسورية، فقد تراجعت عن اعتبار إقصاء بشار الأسد مسألة مؤجلة، واعتبر ذلك انعطافاً كبيراً في مواقف ترامب يطيح بأمال موسكو في تحسن العلاقات مع واشنطن، وجاء لقاء وزيرى الخارجية

الأمريكي والروسي في موسكو بعد بضعة أيام من وقوع هذا الحادث، يشير إلى أن كلاهما يستشعر الحاجة للآخر لخروج كل منهما من ورطته.

وجاء ما يتردد عن رغبة إدارة ترامب في إقامة مناطق آمنة في سورية وهو ما يعرقل مسار التسوية السياسية، فإدخال فكرة المناطق الآمنة على مساحة مكتظة بمختلف القوى والإعلام والأهداف، سيتطلب إعادة توزيع القوى والنفوذ كشرط لفاعلية "المناطق الآمنة" وتعديل المعطيات الميدانية، كما سيتطلب ضمن أمور أخرى التقليل من فعالية قوى الطيران الروسي والسوري، لأنه سيفرض حظر طيران جزئي فوق هذه المناطق مما يعني إقامة مناطق نفوذ وتدخل دولي إضافي.

وفي الواقع فإن تمهيد الطريق لتسوية سياسية في سورية يتطلب ابتداءً توافقاً أمريكياً/روسياً بالدرجة الأولى، فهل سيمكن التوفيق بين رؤى فريقين، الأول يرفع تعهده بجعل أمريكا دولة عظمى مجدداً والثاني يرى في وجوده المكثف وفاعليته في سورية مدخلاً لاستعادة كرامة الاتحاد الروسي ومكانتها كقوة عالمية وورقة للمساومة في حلحلة مشاكله الدولية.

نعتقد أن كلا الطرفين لا يرغبان في الدخول في مواجهة ساخنة، وهناك حرص من الجانبين على استمرارية العلاقة رغم ما تعرضت له من اهتزازات غير أن استعادة الثقة بينهما سيتطلب بعض الوقت مما سيطيّل أمد المأساة السورية.

(ج) مواقف الأطراف الإقليمية (إيران – تركيا – إسرائيل):

بالنسبة لإيران فهي من أكثر الأطراف الإقليمية حرصاً على نظام بشار الأسد، وجمعها منذ عام 1982 تحالف الضرورة الذي يلبي احتياجات الجانبين، ولم تنس طهران موقف حافظ الأسد الذي ناصر إيران ضد عراق صدام حسين خلال الحرب العراقية الإيرانية، ومن هنا تجيء دلالة تصريح بعض القادة الإيرانيين والذي يعتبر سوريا قلعة متقدمة للدفاع عن إيران، وأن سقوط نظامها، يهدد أمتها.

وبعد السياسة الاسترضائية التي اتبعتها إدارة أوباما تجاه إيران والتي انتهت بإنجاز الاتفاق النووي الإيراني، فإن مجيء إدارة ترامب وتهديداتها المبطنة والعلنية بإعادة النظر في هذا الاتفاق، أو إدخال العلاقات بين الجانبين في المنطقة الرمادية، ولذا فإنه من المتوقع أن تستمر إيران في مواقفها المهادنة لروسيا، الطرف الأكثر سيطرة - في هذه المرحلة - على مجمل الوضع في سوريا، إلى حين استجلاء حالة الغموض الأمريكي الراهنة، فالبرجماتية الانتهازية أحد سمات السياسة الإيرانية.

وتقارب المسافة السياسية بين طهران وموسكو مهد الطريق لعقد اجتماعات مؤتمر أستانة، وهدفها تأمين الهدنة في سوريا والتزام الفصائل المسلحة به، لتمهيد الطريق نحو بلورة الخطوط العريضة للحل السياسي.

وتركيا تتسم بكثافة تسليحية وبفائض قوة عسكرية يتزامن مع تطلعات للهيمنة الإقليمية اكتست بطموحات عثمانية جديدة وتين لقوى الإسلام السياسي في المنطقة، وتعاني منذ عدة عقود من حدة التوتر والاستقطاب العرقي بين القوميتين التركية والكردية (يشكل الأكراد قرابة ربع سكان تركيا) وتدخلها في أحداث العراق وسوريا، كان هدفه الأساسي الحيلولة بأي شكل دون إقامة كيان كردي في شمال سوريا، يتمتع بصلاحيات ذاتية، على نسق ما هو قائم بإقليم كردستان العراق، لما يمثله ذلك من تهديد للكيان التركي.

وبالنسبة لموقف تركيا من التنظيمات المتطرفة، يلاحظ أنها - وبالتواطؤ مع واشنطن - فتحت أبوابها ومناطقها الحدودية المشتركة مع سورية، لتدفق هذه التنظيمات إلى داخل سورية، وأسهمت في تسليحها وتمويلها بالتفاهم مع بعض الأطراف العربية، كما استضافت تركيا بعض فصائل المعارضة السورية (كالجيش السوري الحر وغيره).

ولكن الجديد في الموقف التركي، أنه تحت ضغط تطورات الأحداث الداخلية، وفي مقدمتها الانقلاب الفاشل وحركة فتح الله جولن، واستهدافها لعدة عمليات من الجماعات الإرهابية، وتآزم علاقاتها بالمجموعة الأوروبية وتخلخل علاقاتها مع واشنطن، بدأت تقترب ظاهرياً بين موسكو وتبني - تكتيكياً - مواقف معاكسة تجاه التنظيمات التكفيرية

والممتددة، وكانت تركيا تمثل من قبل الجسر اللوجستي لها، ولكن ذلك التحول لم يترسخ بعد.

وبالنسبة للسلامة الإقليمية لسوريا، فإن تركيا بعد أن أصبحت تميل - مرحلياً - للحفاظ على نظام بشار الأسد، للخشية من تداعيات تفتيت الكيان السوري عليها، وبعد أن كانت تركيا تطالب برحيل نظام بشار الأسد، جاء التصريح الأخير لنائب رئيس الوزراء التركي محمد شيمشك، له دلالاته، والذي تضمن قوله "سيكون من غير الواقعي، الإصرار على حل النزاع في سوريا من دون الرئيس بشار الأسد". غير أن الموقف التركي تغير بعد الحادث الكيماوي الأخير في إدلب واتهام النظام السوري بارتكابه.

وفيما يتعلق بتحالفات تركيا، نجد أن علاقاتها بالولايات المتحدة والحلف الرئيسي قد اهتزت، بعد حادثة الانقلاب الفاشلة، وبالمقابل بدأت تقترب - تكتيكياً - بشكل حثيث من روسيا التي نجحت في استثمار أزمة تركيا الداخلية، وأبدت تفهماً لبعض المواقف التركية ودوافعها، من أجل منع قيام كيان كردي في شمال سوريا ودعمها لعناصر فصائل "درع الفرات"، وبدأت تركيا تقترب تكتيكياً من صيغة تحالف الضرورة "المحسوب" مع روسيا، تحسباً للمستقبل، وهو ما يشكل تعويضاً سياسياً واقتصادياً عن انحسار تجارتها الإقليمية وتدهور السياحة، بعد انفتاح القطاعات الروسية المقابلة على مثلتها التركية، إضافة لمشاريع الطاقة والغاز الروسية التي تخطط روسيا لإقامتها على الأراضي التركية. غير أن صفة التذبذب الذي تتسم به المواقف التركية جعلها تترتب في هذا التوجه لا سيما بعد أن أعلن ترامب عن رغبته في إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية وهو ما تطالب به أنقرة منذ فترة.

وإسرائيل تعد من أكبر المستفيدين مما حدث ويحدث في سورية من دمار وتفتيت لقواها العسكرية وهو الوضع الأمثل لضمان حماية أمن إسرائيل، خصوصاً بعد أن تحطمت القوة العراقية. فالتحالف الأساسي لواشنطن كان مع إسرائيل، والتقت وجهتها نظرها على الإبقاء على نظام بشار الأسد مرحلياً، بعد إنهائه تماماً، وتخليه عن الأسلحة الكيماوية، بتدخل روسي عام 2013. وعندما وقعت عملية استخدام الكيماوي في

خان شيخون كانت إسرائيل أول المحرضين لواشنطن على اتخاذ رد فعل رادع ضد النظام السوري حتى قبل التحقق من مسؤوليته.

وتقوم إسرائيل بين الحين والآخر بغارات جوية على سورية، وآخرها الغارة التي قامت بها أربع طائرات عسكرية إسرائيلية على موقع عسكري سوري في (مارس 2017) وتصدت لها دفاعات سورية الجوية، وهي المرة الأولى، منذ ست سنوات التي تتصدى فيها سورية للغارات الإسرائيلية، وزعمت إسرائيل أنها استهدفت عملية لتزويد حزب الله اللبناني بتقنيات عسكرية، وأجبرت إسرائيل على الاعتراف هذه المرة بقصف أهداف في الداخل السوري، وفي موقف له دلالاته نفى الكرملين تقارير إعلامية تحدثت عن موافقة موسكو على عمليات إسرائيلية ضد حزب الله.

واعتبرت بعض المصادر الضوء الأخضر الروسي لدمشق بالرد يمس أيضاً التحالف الأمريكي - الإسرائيلي، وتذكرة لواشنطن بالأوراق والقدرة التي تمتلكها موسكو في سورية وتتطلب جلوس البلدين لإجراء تفاهات وتسويات، وفي جملتها سبل آليات ضمان أمن إسرائيل.⁽⁶⁾

والدور الملتبس لعلاقة إسرائيل بجهة النصر ومعالجتها لجرحاها يطرح الكثير من التساؤلات حول هذا الدور، لاسيما وأن الجماعات والتنظيمات التكفيرية، لا تضع تهديد إسرائيل ضمن أولوياتها.

وفي الواقع فإن حرص إسرائيل على التدخل بين الحين والآخر في مسار الأحداث السورية هدفه التواجد في حفل توزيع الغنائم النهائي عندما يحين وقتها، لانتزاع ما يشبه تصديقاً أو اعترافاً بشرعية استيلائها على مرتفعات الجولان.

(د) معضلة التسوية السياسية:

(6) محمد برهومة، "عن رسائل الغارة الإسرائيلية الأخيرة"، الحياة، 2017/3/22.

بعد ست سنوات من اندلاع الثورة في سورية والوضع يزداد تعقيداً وتدهوراً، بعد أن أصبحت الأرض السورية مساحة مفتوحة للأطراف الإقليمية والدولية، التي ترغب في لعب أدوار لتحقيق أهداف ومكاسب، إضافة لأدوار الجماعات والتنظيمات المتطرفة، مما جعل هذه الساحة تشهد صراع أدوار إقليمية ودولية، وتعد من جهود حل الأزمة السورية لأنها تتم وفق أجندات وترتيبات مختلفة على حساب الشعب السوري وخصماً من رصيد الأراضي السورية.

ويلاحظ أن القوى الدولية الإقليمية النشطة على الساحة السورية، لا تتوافر لأي منها كل عناصر القوة التي تمكنها من الانفراد بفرض توجهاتها على هذه الساحة، فلكل طرف نقاط ضعفه، وأصبحنا أمام حالة من "الضعف المتوازي" التي جعلت كل طرف رهينة للآخر، فروسيا مثلاً رغم ما حققته وامتلاكها للقوة الجوية الفاعلة، إلا أنها تفتقر للقوات البرية الكافية وتعتمد على القوات الإيرانية وميليشياتها.

والتقارب المرحلي الروسي التركي يعرقل فاعليته التذبذب في المواقف التركية، كما أن تركيا لا تخفي مطامعها في الأراضي السورية. وإيران لها السطوة العسكرية الميدانية، وتتبع استراتيجية في سورية مشابهة لتلك التي اتبعتها في العراق، وتتطلع إيران للحفاظ على نفوذها في سورية، التي استثمرت فيها بكثافة اقتصادياً وسياسياً، وتعمل على تنفيذ مخططاتها عملياً، ومجاراتها للتوجهات الروسية، وتكتيكياً لم يعد لإيران اليد الطولى في سورية، ولكن إيران تستطيع عرقلة أي تدخل من خلال وجودها الميداني على الأرض.

وإذا كانت بعض الأطراف العربية تعتقد أنه من الممكن الاستعانة بتركيا لمناوئة النفوذ الإيراني المتشعب في المنطقة العربية، فإن هذا التوقع تعترضه حقيقة أن العلاقات بين أنقرة وطهران محكومة بالمساكنة والسماح بقدر محسوب من المناورات والمواجهات السياسية المتحكم بها، ويتجنب الطرفان تصعيد الوضع بينهما إلى مرحلة الصدام.

ومما يزيد تعقيد الوضع، الراهن دخول واشنطن على الخط ومزاحمتها للنفوذ الروسي، وتشهد الساحة السورية مناورات ومخططات إعادة تقسيم مناطق النفوذ والغنائم مما يزيد من تعقيد الخريطة السياسية السورية، ومن هنا تبرز الحاجة لإدخال طرف آخر

في معادلتها لتغيير هذا التوازن الحرج، وتشكيل كتلة جديدة قادرة على القيام بمبادرات تمهد للتسوية، وهنا يجيء التفكير في استعادة القضية السورية إلى الحيز العربي والعمل على تقليل عدد ونفوذ القوى المنغمسة فيها، والتفكير أيضاً في مطالبة الأمم المتحدة بتشكيل قوة لحفظ السلام في سورية تشارك فيها قوات عربية ودولية، على نسق قرار "الاتحاد من أجل السلام"، بعد أن أصبحت المسألة السورية لا تقتصر مخاطرها على المنطقة السورية، بل تمتد تفاعلاتها على مناطق أخرى من العالم وأبرز مظاهرها مشكلة الهجرة العشوائية والإرهاب، فضلاً عن أن بعض الأطراف والقوى المشاركة في الأزمة السورية، لا يقتصر دورها على الدائرة السورية، بل يمتد لمناطق أخرى كاليمن وليبيا والعراق، وحل المشكلة السورية سينعكس إيجابياً على الدوائر الأخرى. وهذا يتطلب بالضرورة النظر للمشكلة السورية بنظرة شمولية تأخذ في اعتبارها نقاط الصراع في المناطق الأخرى.

إن خطورة استمرار المأساة السورية بأبعادها في المملكة، ستقود إلى أفغنة سورية أو صمولتها، ولا ننسى تجربة العرب الأفغان فخطورة العائدين من سورية، أبعد مدى من تجربة العائدين من أفغانستان، لما اكتسبوه من خبرات ميدانية وقاتلية وتقنية متطورة، والتي بدأت مؤشراتهما في الظهور والمتمثلة في العمليات الإرهابية في عدة دول أوروبية وعربية.

وختاماً فإن مأزق سورية هو مأزق العرب جميعاً والعالم أيضاً.